

عشرون خطأ في البحث العلمي

أ.د. نوال بنت إبراهيم الحلوة
أستاذ اللسانيات / كلية الآداب / قسم اللغة العربية .
جامعة الاميرة نورة بنت عبد الرحمن

لقد أثبت الواقع أن الجامعات ثروة مالية و بشرية تدعم اقتصاديات الدول وتسهم في مشاركتها في الفعل الحضاري حيث يمثل البحث العلمي حجر الزاوية فيها ، لذا أصبح التعليم العالي من أولويات الدول التي تسعى إلى تحقيق طفرات اقتصادية وتقنية ؛ وعليه فقد آن الأوان أن يلتفت التعليم العالي في جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن على تلك الاستراتيجيات التي تكفل له اقتصاد وطني يواكب الرؤية ويبحث عن الثروات الفكرية والمهارات الكامنة في العقل البشري و الاستثمار فيه ؛ لذا فإن الدراسات

العليا تعتبر مكنماً لبيوت خبرة علمية وتقنية وفنية تدعم الابتكار والإبداع العلمي بما يدفع عجلة السبق للدخول في اقتصاديات المعرفة .

وتعتبر الدراسات العليا قمة الهرم الجامعي فهي خلاصة ما بذلته الجامعة من علم و وبحث تطوير، وهي مصنع العلم والعلماء الذين هم حملة التغيير، فمنهم تخرج حلول مشكلات المجتمع ، وبهم يُصنع فكر الدول و اقتصادها وتقدمها.

**الهدف العام للورشة : تصحيح حركة البحث العلمي
ودفعها للدخول في مجتمع المعرفة ورؤية المملكة
(٢٠٣٠) .**

**الهدف الخاص : تأطير الأخطاء العلمية في البحث
العلمي.**

المقدمة :

يعد البحث العلمي ركيزة أساسية في حياة الدول ونهضتها ؛ ولقد أثبتت الدراسات ضعف البحث العلمي في الجامعات السعودية بسبب عدم وجود رؤية له ترتبط بسعي الدولة لدخول في مجتمع المعرفة وعدم التنسيق بين قطاعاتها في ذلك ؛ فأصبحت المعرفة لدينا في البحث العلمي - في غالبيتها - تفتقد الهدف ولا تخرج عن إطار المكرور والقديم. ولهذا يحتاج البحث العلمي من المهتمين كثرة القرع على التجربة في بلادنا ؛ لعل ذلك يقوم من مسيرتها ويسارع في نهضتها . ونحن في هذه العجالة سنتطرق لعشرين خطأ في البحث العلمي :

الخطأ الأول:

عدم الدقة في صناعة العنوان، ونقول صناعة لأنه حقا يحتاج إلى جهد وعمق فهل سينطلق العنوان من العموم إلى الخصوص أم من الخصوص إلى العموم؟ وهي يحتوي على قضية البحث الكبرى بدقة؛ وهل هو ملائم لموضوع البحث؛ كما يجب مراعاة العنوان من حيث الطول والقصر فالطول مخل، والقصر الشديد قد لا يحدد الموضوع ويحصره، فمن الخلل الموجود في العنوان عمومته وعند الدخول في البحث نجد أنه محصور في قضية واحدة، أو العكس قد يكون العنوان مخصوص ثم نجد البحث في بيئته الداخلية قد توقع عن الموضوع المطروح في العنوان.

الخطأ الثاني:

تكرار المقدمة في الخاتمة : تختلف الخاتمة عن المقدمة في النقاط التالية:

- تقديم خلاصة موجزة عن البحث.
- عرض لأهم النتائج التي توصل إليها البحث.
- المقترحات التي اهتدى إليها الباحث.
- انفتاح البحث على آفاق بحثية أخرى.

الخطأ الثالث:

عدم الإحالة الدقيقة على المصادر والمراجع، وعدم التأكد من صحة الحواشي وسلامة النص المنقول وأرقام الصفحات.

الخطأ الرابع:

المبالغة في ذكر عدد كبير من المراجع: يشترط أن يكون الباحث قد اطلع على العناوين الواردة في قائمة المراجع، فقد يسأل عن بعضها، وهو مظهر آخر من مظاهر النزاهة العلمية. و تجمع مادة البحث على مرحلتين: مرحلة الجمع التحضيري التي تبدأ باقتناء المراجع والاطلاع عليها، ومرحلة الجمع التدويني وهي تُعنى بنقل عناوين الكتب ومؤلفيها، وتصنيفها حسب أجناسها إلى مصادر ومراجع، وإلى كتب ومجلات ومعاجم، و ترتيبها ترتيباً ألفبائياً حسب الحرف الأول من الجذر..

الخطأ الخامس:

الخلط بين المراجع: كثيرا ما تطرأ أخطاء في نقل الشواهد، أو في الإحالة إلى قائلها. لذلك يُستوجب من الباحث التأكد من أصالة المرجع الذي أخذ عنه ومراجعة كل الشواهد في النص، وإحالاتها في الحاشية.

الخطأ السادس:

غياب الفهارس: لا يمكن أن يخلو البحث الأكاديمي الجاد من الفهارس، بعضها أساسي كفهرس المصطلحات، وفهرس المواد، وفهرس المصادر والمراجع. وبعضها الآخر تكميلي في بحوث وضروري في بحوث أخرى، مثل: فهرس الآيات القرآنية، فهرس الأحاديث النبوية، فهرس الأسماء الأعلام، فهرس الأماكن...

الخطأ السابع:

عدم الالتزام في خطة الموضوع بأصول وقواعد المنهج العلمي المعتمدة في كتابة البحث العلمي :

فالخطة لابد أن تشتمل على المقدمة ، و على الكلمات المفاتيح التي يقوم عليها بحثه ،مما يسهل تصنيفه في قاعدة البيانات إلكترونياً ، كذلك سرد و تفسير موجز لمصطلحات البحث الجديدة أو الغامضة ، ثم يدخل في البحث على الهدف ، ثم المشكلة أو أسباب اختيار الموضوع وهي التي تكشف عن قيمة البحث ومكانته ، ثم الدراسات السابقة ، ثم الخطة ، والخاتمة وإن كان البحث منجزاً فلا بد أن يحتوي في مقدمته على ملخصاً باللغتين العربية والإنجليزية .

الخطأ الثامن:

عدم الانسجام بين مشكلة البحث وأهداف الدراسة وخطة البحث ، فالمفروض أن تتحول تساؤلات البحث إلى أجوبة من خلال الأهداف ثم الأهداف تتحول إلى خطة هذا الاتساق والتكامل هو الذي يجعل حدود البحث واضحة ثم يقوده إلى النتائج بمنطق وعلم .

الخطأ التاسع: عدم الدقة في تحديد الإشكال : فعلى طالب العلم أن يبحث عن الأسئلة لا عن الأجوبة، و يعد الإشكال في البحث هو القضية الكبرى فيه ، فلا بد أن يكون في الموضوع سؤالاً يحمل إشكال يحاول الباحث حله ويبدأ منه ، كما لا بد أن يكون هناك هدف يحاول أن يصل وينتهي إليه . فهذان ركنان أساسيان في البحث العلمي ، فإن لم يتوافرا سقطت قيمة البحث وجدواه !! وهذا الخطأ من أكبر أسباب ضعف البحث العلمي في الجامعات، فأغلب البحوث تجيب عن أسئلة تم طرحها والإجابة عليها!! كما يجب أن نلفت النظر إلى الفرضيات المطروحة كإجابات فهي قد تكون فرضيات مؤقتة أو متوقعة قد يصدقها البحث في نهايته أو يقاربها.

- الخطأ العاشر:

عدم الكفاءة والتمكن العلمي من الموضوع قبل إعداد الخطة : فمِمَّا يجب على الباحث أن يلم به هو كفاءته العلمية في موضوع بحثه ؛ ليجيب عن الأسئلة المنهجية الخمسة الشائعة حول أي موضوع مطروح للدراسة (من ، أين ، متى ، ماذا ، لماذا) مما يؤكد تمكن الباحث علمياً ، ووضوح حدود البحث لديه ، وكفاءة تطبيقاته على الظاهرة ، ويعمق القدرة العلمية لديه على الوصف والاستدلال والتحليل والتقويم ، فمن الأخطاء التي يقع فيها

الباحثون التسرع في اختيار الموضوع دون استقصاء له أو جرد
لظواهره ، فيفاجأ بعد التسجيل إما بضعف القضية أو شح مصادرها
أو عدم ملائمتها له فيفقد الشغف والرغبة في البحث لها ، فلات
حين مندم!! لذا فالباحث الجاد هو من استقصى الموضوع واستقى
ربع ظواهره قبل أن يشرع في كتابة الخطة حتى يكون على بينة
ووضوح من موضوعه.

-الخطأ الحادي عشر: الفهم الخاطيء لطرح الدراسات السابقة: فلا بد أن يحتوي البحث على دراسات سابقة بالموضوع إما أن تكون في الموضوع نفسه أو قريبة منه ، فإن كانت الدراسة السابقة في الموضوع نفسه فما الجديد في تكرار عنوانها ،؟ وإن كانت قريبة فما الخلل أو النقص أو الغموض الذي يكتنفها حتى استدعى الباحث أن يقيم بحثاً على الموضوع أو القضية نفسها ؟ فهل ظهرت نظريات جديدة أو مناهج جديدة في حقل الموضوع مما استدعى إعادة النظر في القديم أو في الظاهرة في ضوء ما استجد من نظريات أو مناهج ؟

لذا على الباحث أن يتناول الدراسات السابقة بعمق ، وأن يميز بين القديم والجديد فيها ، وعليه أن يتناول ما ورد فيها من قصور أو خلل ، والأهم في طرح الدراسات السابقة أن يقارن بينها وبين ما سيطرحه في بحثه من حيث الموضوع والخطة ، وما الجديد الذي سيضيفه في بحثه ؟

-الخطأ الثاني عشر: ضعف البنية الداخلية للخطة : فمن مستلزمات البحث خطته فهي خريطة الطريق إلى الهدف ويشترط في الخطة أن تكون قد بنيت لحل إشكال البحث وتقوده إلى الهدف ؛ لذا لا بد أن يكون كل هدف من أهداف البحث يجيب على إشكال من إشكالات الموضوع وأن يكون هذا الهدف مبحثاً أو فصلاً في الخطة و جزء لا يتجزأ منها .
بهذا يتم الاتساق بين الإشكال والأهداف والخطة .

وَمِمَّا يَجِبُ ذِكْرُهُ أَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ تَوَازُنٌ بَيْنَ حَجْمِ
الْبَحْثِ وَمَقْدَمَتِهِ وَفَصُولِهِ وَخَاتَمَتِهِ ، كَذَلِكَ التَّوَازُنُ بَيْنَ حَجْمِ
الْفُصُولِ أَوْ الْأَبْوَابِ أَوْ الْقَضَايَا ، إِلَّا إِذَا اقْتَضَى الْمَنْهَجُ خِلَافَ
ذَلِكَ ، وَكَلِمَاتُ تَوَارَاتِ تِلْكَ الْأُمُورِ عَنِ الْبَحْثِ كَلِمَاتٌ ضَعُفَتْ بِنِيهِ
وَمِنْ ثَمَّ قِيَمَتُهُ .

-الخطأ الثالث عشر: عدم كفاءة الخاتمة : فتعد الخاتمة ركن أصيل في البحث العلمي الرصين ؛ لذا لا بد أن تكون مركزة وعميقة وخالية من الاستطراد والحشو تكشف عن جهد الباحث في بحثه وأن تكون مفتاحاً للإشكال الذي طُرح في البحث ، كما لا بد أن تخلو من التكرار فإن كان الباحث قد نص على نتيجة كل فصل في نهايته فمن الخلل الإعادة و التكرار في الخاتمة لما ورد في الصلب ، ومما يؤكد كفاءة الخاتمة أن تكون ذات عمق يتسع لرؤى أخرى في الموضوع بحث تقود النتائج التي توصل لها الباحث من خلال الوصف أو الاستقراء أو التجريب

إلى آفاق جديدة في مجال البحث وبهذا يكون البحث قد أسهم في إنتاج معرفة جديدة ؛ بحيث يخرج البحث من خصوصية المشكلة إلى عمومية العلم فتتشقق فيه قضايا جديدة لم تطرح بعد . وتزداد كفاءة الخاتمة لو ذيلها الباحث بتوصيات جديدة تفتح باباً للأبحاث لم تطرق بعد، وقد يحولها إلى تساؤلات جديدة تثير عقل المتلقي وتحفزه على استكمال البحث عن إجابات لتلك التساؤلات .

-الخطأ الرابع عشر: قبول المسلمات : كل ما توصل إليه العلم من جديد إنما هو إنتاج عقول لم تقبل بالمسلمات ، فبإمكان أديسون أن يقبل الإضاءة بالحطب فهي مسلمة شائعة في عصره ، كما كان بإمكان النحويين أن يقفوا على ما قاله سيبويه في النحو فلم ينضموا أبواب النحو وقوانينه ويرتبوها ، كما كان بالإمكان أن يستقر الصرف ويكون جزءاً من النحو ، كما يمكن إن يقف المعجم العربي على الصورة التي رتبها الخليل ، ولولا الشك لما سقطت نظرية داروين. كل ذلك بسبب أن هناك بشروا ينتابهم الشك لذا لم يقبلوا بالمسلمات !!

فالمسلمات -غالباً- تعتبر صحيحة لا تتطلب أي برهان لكونها مفهومة وواضحة وذات بناء منطقي سليم و لا يمكن تعليلها بموضوعات أكثر بساطة ووضوحاً ، إلا أنه ليست كل المسلمات حقائق ؛ فبعض المسلمات مضي عليها وقت طويل أنها مسلمة ثم اكتشف باحث شاك عدم صحتها فأقام نظرية جديدة على أنقاضها !! لذا يعد البحث العلمي ركيزة أساس في تقدم البشرية .

كما أن المسلمات تعكس الخواص الأساسية لنظريات معينة ، و إذا حدث أي شيء غير عادي في المسلمات فإن الجملة التي تدخل فيها هذه المسلمات تنهار تماماً و هذه المسألة لا تحتل المزاح !! فكل جملة من المسلمات يجب أن يتحقق فيها الشرطان الأساسيان التاليان:

أولهما : يجب أن تكون تامة و غير متناقضة في داخلها .

ثانيهما : أن تكون جملة المسلمات تامة في حالة احتواءها على ما هو ضروري لبناء نظرية معينة تنتمي إليها .

وحتى تكون قوانين هذه المسلمات غير متناقضة - أي لا تحوي تناقضاً في بناءها - يجب ألا تسمح بإعطاء تقرير حول شيء ما في أنه موجود و غير موجود بالوقت نفسه ، أو أن هناك بعض الموضوعات صحيحة و غير صحيحة بالوقت نفسه ، فإذا حدث هذا فإن بناء القوانين المنطقية المؤلفة لتلك النظرية ينهار مباشرة.

لذا يرى المناطقة أنه في كل المجالات العلمية توجد قضايا واضحة لدرجة أنها لا تتطلب أي برهان، و هذه القضايا تؤلف جوهر و أساس هذا العلم . وأخرى موضع شك .

فإليكم هذا المثال من الهندسة ؛ فيعتبر إقليدس هو أول من أنشأ عدد من المسلمات في الهندسة . و استناداً لهذه المسلمات وضع إقليدس كل النتائج و المفاهيم الهندسية المعروفة في ذلك الوقت و ما تزال معروفة إلى اليوم في قوانين . و هذا ما يدعونا بكل تأكيد إلى القول إن الهندسة أصبحت علماً استنتاجياً يستند على عدد محدود من القوانين التي تبنى عليها كل النتائج بالتدرج.

هذه القوانين الخمسة الأولى التي وضعها إقليدس هي :

- ١- من نقطتين في المستوي يمكن إنشاء مستقيم واحد يمر منهما (أو
أنهما تحددان مستقيماً وحيداً) .
- ٢- أي مستقيم في المستوي يمكن أن يمتد إلى اللانهاية .
- ٣- من أي نقطة في المستوي يمكن أن تمر دائرة نصف قطرها اختياري.
- ٤- كل الزوايا القائمة متطابقة .
- ٥- إذا قطع مستقيم مستقيمين و كان مجموع الزاويتين الداخليتين أقل من
قائمتين فإن المستقيمين يتقاطعان حتماً في ذلك الاتجاه الذي توجد فيه
الزاويتان .

و مع أن قوانين الهندسة التي وضعها إقليدس لم تكن دقيقة أو واضحة تماماً و خاصة الخامس منها ؛ إلا أنها بقيت و حتى القرن التاسع عشر من القوانين المسلم بها في الهندسة المستوية.

و لقد حاول العلماء برهنة القانون الخامس دون جدوى ؛ و لكنهم أيضاً لم يستطيعوا دحضه ، أي البرهنة على خطئه !! حتى قرروا أخيراً إتخاذ موقف متطرف ؛ ألا و هو تجاهل هذه القانون و اعتباره غير موجود ، فلما أسقطوا هذه المسلمة نتيجة العمل التجريبي عليها ، اكتشفوا هندسة جديدة لا يوجد في بناءها أي تناقض ، بل قد توصلوا إلى أنه يوجد الكثير من الهندسات المدهشة التي استنتجوا منها عدد من القوانين الجديدة التي عُدت أيضاً من المسلمات .

- الخطأ الخامس عشر: ضعف الاستدلال : والاستدلال هو عَصَب البحث العلمي وقاعدة أصيلة من قواعده غفل عنها أغلب الباحثين فتخلف البحث العلمي يفقدها !! والاستدلال هو علم المنطق وعلم المنطق هو التفكير السليم في الأشياء والقدرة على الحكم عليها ؛ ومن ثم توليد معرفة جديدة ، باستخدام العمليات العقلية الآتية : توليد حجج جديدة أو أدلة جديدة أو نتائج جديدة ، أو الربط والعلاقات السببية . وينقسم إلى ثلاثة أنواع : (الاستنباط : وهو الحكم على الخاص من العام ، والنوع الثاني : الاستقراء : الحكم على العام من الخاص ، والنوع الثالث : التمثيل : الحكم من الخاص إلى الخاص (عن طريق المماثلة) ، وبهذه الأنواع الثلاثة نصل إلى حكم منطقي ، وأو نحل مشكلة أو ، أو نتخذ قرار أو نستنتج حكماً .

لقد أدى ضعف الاستدلال بالبحث العلمي إلى تدني موضوعاته ومخرجاته ومن ثم اختفى أثره في تقدم المجتمع ، والسبب هو أننا اعتمدنا على المكروور والمعروف ، كما اعتمدنا على الإكثار من الاستدلال بالشاهد فهو أكثر أنواع الاستدلال استهلاكا لدينا في البحث العلمي !!

-الخطأ السادس عشر: ضعف التعامل مع المصادر والمراجع : ويندرج تحت هذا الخطأ عدة أمور هي: كثرة النقول من المصادر أو المراجع حتى تتوارى شخصية الباحث وتنطمس ، كذلك ضعف الأمانة العلمية عند النقل، و ضعف اختيار النصوص التي تخدم الموضوع المطروح وعدم ووضعتها في مواضعها الصحيحة حتى يبدو النص مرقعاً غير متناسق مع ما قبله وما بعده ، فالكاتب الجيد هو من تمكن أن يجعل نص النقل أو الاقتباس نسيج مع نصه حتى لتبدو من شدة تماسكها مع نص المؤلف كنسيج واحد .

-الخطأ السابع عشر: عدم الالتفات إلى إنتاج معرفة جديدة في البحث : يشغل رؤية هاجس الجامعات في محاولة بلوغ أهدافها؛ فحضارة أي دولة ستقاس بقدر حصادها من إنتاج المعرفة ؛ و يتم ذلك من خلال ثلاثة أنشطة هي: البحث العلمي، التطوير التقني، والابتكار؛ وهي أنشطة يتوجب مضاعفتها في جميع القطاعات، على أن تتوافق مخرجاتها مع متطلبات الاقتصاد الوطني، ويتطلب ذلك مواجهة العديد من التحديات، أبرزها: تكثيف الجهود الخاصة ببناء القدرات الضرورية لاستيعاب المعرفة وتوطينها، وزيادة حجم (موارد) البحث والتطوير والابتكارات المادية والبشرية، والتوسع في البحوث التطبيقية، وفي الابتكار والاهتمام بالمعارف، التي تتنافس الدول المتقدمة في امتلاكها ولا تنتشر ولا يجري تبادلها، وتحفيز القطاع الخاص على إنتاجها.

يلي انتاج المعرفة تحويلها إلى منتجات: و يُعد التعليم والتدريب والبحث والتطوير تحويلاً للثروة إلى معرفة، وحتى تكتمل الدورة المعرفية اقتصادياً ينبغي تحويل المعرفة إلى ثروة ، بعد انتاج المعرفة وتحويلها إلى منتج يأتي دور إدارة المعرفة.

و يواجه البحث العلمي في العالم العربي العديد من التحديات التي ينبغي معالجتها فيما يتصل بإدارة المعرفة، من أبرزها: لا بد من رسم خريطة طريق بالتنسيق بين الجهات ذات العلاقة، والتنسيق بين المبادرات الوطنية العديدة في هذا الشأن، وتبني

نظم إدارة المعرفة، وتوفير حزم متنوعة من الحوافز للاستثمار في الأنشطة ذات الصلة بالمعرفة، وتطبيق معايير الجودة في الأجهزة الحكومية بغية الارتقاء بجودة العمل، واعتماد مؤشرات رقمية لقياس التقدم المحرز، كيف يكون ذلك في اللغة العربية؟.

(تجربة إيطاليا قديما) على أن يكون ذلك في ظل رؤية ورسالة وأهداف مشتركة فلا بد من إنتاج معرفة وإدارتها وتحويلها إلى ثروة ، لذا نحن بحاجة إلى التنسيق بين الجامعات السعودية وبين التعليم العام والإعلام والتجارة والثقافة ومراكز الأبحاث ؛ لإنتاج معرفة تخدم تلك الرؤية فهناك هدر معرفي لا قيمة له ولا مردود.

وحتى يكون البحث ذا قيمة فلا بد أن يكون الباحث صانع للمعرفة التي يشتغل عليها في بحثه وأن يضمن أن تلك المعرفة ستتحوّل إلى خدمة غاية أو هدف أو تتحوّل إلى منتج سيدر ثروة على المجتمع ، بذلك سيدخل البحث العلمي في منظومة (مجتمع المعرفة) وما سوى ذلك هو هدر للمال والجهد !!

الخطأ الثامن عشر : عدم وجود هيكل أو نموذج مثالي أو ممثل للبحث :
حيث نجد الباحث يتوه في بحثه بين نظريات عديدة ومناهج كثيرة ويتناولها جميعها نظرية وتطبيقاً حيث يرقع الجزء التطبيقي بمقاربات ونظريات متعددة قد يكون بعضها يناقض بعض فيأخذ مصطلح من نظرية وأداة من أخرى و آلية من الثالثة ؛ وهو بهذا لن يحبك ثوباً متسقاً للبحث ؛ بل ستضيع هوية البحث وجهد الباحث ، فالصواب أن ينتقي نموذجاً أو هيكلاً لبحثه وفق نظرية معينة من باحث عالم مشهود له في تلك النظرية ليطبق عليها مدونته أو حالته أو تجربته ، إن افتقاد النموذج والهيكل هو السبب في خروج أبحاث ضعيفة تفتقد الصدق والثبات والقيمة العلمية .

الخطأ التاسع عشر : ضعف الحجاج والتأويل العلمي : فالباحث الحق هو من يستخدم الحجاج بوسائله وآياته من القياس و الاستدلال والبرهنة والإقناع ؛ فتلك الآليات حلقة ضرورية تمر عبرها كل العلوم ؛ لأن كل خطاب علمي يسعى إلى التأثير على المتلقي بما يجعله يتقبل آرائه واتجاهاته وانتقاداته العلمية ، أو اختلافه معه في موضوع بحثه أو قضيته ، كما أن الباحث الجاد لا يقبل المعلومات المطروحة لديه في بحثه كمسلمات بل يلجأ للتأويل الذي هو دليل أمثل على استثمار المعرفة العلمية والفكرية والثقافية التي لديه مسبقاً إلى جانب ما تلقاها من مصادر بحثه فذلك يعين على الخروج منها بتأويل جديد امتزجت فيه المعرفة السابقة بالمعرفة

الجديدة بما يفتح آفاق جديدة للمعرفة بها ينهض البحث العلمي ويتطور؛
فالتأويل هو منبع من منابع الإبداع والابتكار ، وبكل أسف هذا ما تفتقده
بحوثنا خاصة النظرية حيث نعتمد على النقل والقص واللزق ؛ فالخوف الذي
ينتابنا عند التأويل سببه قلقنا من كفاءتنا العلمية وعدم تمكننا العلمي من
الموضوع لضعف قرائنا فيه أو تعجلنا عليه ، كما أن هناك سبب آخر وهو
عدم إيمان المشرفين بكفاءة الباحثين الشباب وقدرتهم على خوض غمار
التأويل فنجد بعضهم يقلل من قدرات طالبه ويحذره وقد يبالغ في ذلك ويصدده
بل ويمنعه ؛ فتخرج بذلك أبحاثنا العلمية و رسائلنا مكرورة خالية من
الإبداع .

الخطأ العشرون : وهو أخطرها ويتمثل في انقطاع المعرفة عن واقعها وحاجة الناس لها ، أو انقطاع نتائجها عن الناس فتبقى على الرف بلا نفع ولا فائدة ! فرؤية المملكة ٢٠٣٠ رؤية خلاقة طموحة تسعى بقوة إلى تجسير المعرفة بالواقع لذا لا بد أن يعانق البحث العلمي السعودي تلك الرؤية وإلا سنواجه فجوة شديدة بينهما قد يؤدي بالرؤية أن تتجاوز كل جهد بحثي لا قيمة له وستسقطه من حساباتها وهذا سيجعل الباحثين الشباب في مأزق حقيقي ما لم يدركوا ذلك ، فلا بد أن يتداركوا ذلك الآن

فالمستقبل للباحث الذي سيعرف من أين تؤكل الكتف ! فهو ذلك الذي سيصب
جهد بحثه على منطلقات الرؤية وغاياتها الثقافية والفكرية والاجتماعية
والاقتصادية وحتى يتحقق له ذلك لابد أن يدعم معرفته بالتقنية ويربطها
باقتصاديات المعرفة التي هي أبرز قواعد الرؤية ، حقاً لقد أصبحت المعرفة
اليوم قوة تضاهي السلاح والنفط والذهب ، فهي اليوم سلعة غالية تباع
وتشترى ؛ لذا أصبح الابتكار والإبداع في البحث العلمي هو المصدر
الاقتصادي الأول عالمياً ، وهو الذي جعل الدول المتقدمة تربط البحث
بالواقع والتقنية والأولويات الوطنية ، والصناعية والاقتصادية والبيئة
والثقافية ، واحتياجات التحول الرقمي و التنمية المستدامة

وتقديم حلول للتحديات المجتمعية ، ومواجهة مخاطر الأوبئة والأزمات ،
فأي باحث ينتج بضاعة علمية كاسدة بعيدة عن تلك التطلعات ستبقى حبر
على ورق ، و مردها عليه بالتهميش و التخلف عن الركب وهذا المأزق
يشكل تحدياً جديداً غير مسبوق أمام البحث العلمي السعودي .

شكراً جميلاً انصتكم